الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها حصل من اطلاقه اي عما يدل
على انقطاع ذلك الانتفا حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة قال
في المطول وقد عرفت ما فيه اه اي من ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا لزمان
التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فاين هذا
من ذلك فنري اه سم هذا اي ما ذكر من التفصيل فالمشهور
اي عند علما العربية ع ق جواز تركها اي والاتيان بها وانما نص على
جواز الترك لانه هو المختلف فيه واما الاتيان فلم يقل احد بامتناعه ع ق
لكن لم يبين المص ان علة الجواز تخلف احد الامرين المعلل بهما منع
الواو في المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة
ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول اي لدلالة
الخ اورد على التعليل ان نحو جاءني زيد وعمرو يتكلم مما اخبر فيها بالمضارع
المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ما ذكر في الجملة
الاسمية وقد يجاب بان التعليل ناظر الى اصل الجملة الاسمية وذلك كاف
لان هذه الامور بيان لعلل ما وقع لمجرد الضبط بالمناسبة لا بيان
للامور المبينة للاحكام والحكم ما ذكره المص مختل عند التحقيق كما تقدم واورد
ايضا ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن
بصدده لان الكلام في الحال المنتقلة واما غيرها فقد تقدم امتناع الواو
فيها مطلقا وقد يجاب ايضا بما اشير اليه من ان ذلك منظور فيه الى الاصل
واكتفى بذلك على وجه التوسع والا لكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل
اه ع ق لكونها مستمرة حتى في زمن التكلم وقد نبهنا على ان المقارنة
يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق ببيانه ع ق
نحو كلمته فوه الى في اي ويجوز ان يقال وفوه الى في واما وجوب
سقوطها في الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تع فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو الحال التي اصلها
العطف اذ هي للربط الذي هو كالعطف وحروف العطف الذي هو واوه
ع ق وكتب ايضا قوله فوه الى في سيري فاه الى في وفي تخريجه

اقوال

اقوال منها انه على تقدير جاعلا انظر سم سمعن مث فيها فيه اشارة
الى انها حال من التاولذا قال ع ق مث فيها له على عدم الثبوت بل دلالتها
على الثبوت قال السيرامي في هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت
المقتضي للمقارنة يقتضي ترك الواو كما تقدم اي في قوله لعكس ما مر في الماضي
المثبت اه ومثله في المطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا
علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى
الاكتفا به اه وقال الفنري يريد انه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت
بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول
صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف
فكان دخول الواو اولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل
الجواب اختلافهما بالحيثية مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية
لان الاسمية قد يكون جزاها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من
الاشتقاق فتبعد عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت
منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل انها بعدت
عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف اي وانتم
من اهل العلم اي ومن شان العالم التمييز بين الاشيا فلا يدعي مساواة
الحق للباطل اه ع ق وكتب ايضا قوله وانتم من اهل العلم والمعرفة اي فيكون
الفعل بمنزلة اللازم وقوله او وانتم تعلمون ما بينهما الخ اي فيكون مفعوله
مقدرا ما بينهما اي الله والانداد وقال عبد القاهر هذا مقابل
المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل سواكان خبره فعلا ظاهره
انه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس لان الجملة
اي الحالية اطول حتى تدخل غاية في النفي وقوله في صلة العامل اي فيما
يتصل بالعامل اي يتعلق به بان كان قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا
بدون الواو وكتب ايضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفنري المراد من
الدخول في صلة العامل ان تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم
جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اه
قال سم فعلم انه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه

Copyright King Saud University